مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

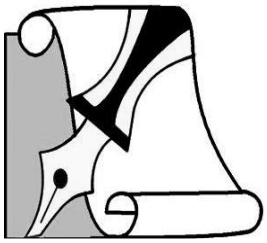

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تكثر التساؤلات وتتصاعد هذه الأيام حول ماهية التغيير الذي ستأتي به الانتخابات النيابية في 15 أيار المقبل، والتي كان الخارج يعول عليها قبلاً لمحاولة تحقيق تبديل دراماتيكي يحاصر حزب الله والحلفاء ثم بعدها على أقل تقدير تبديل في المشهد ليستقر الرأي اليوم فقط على محاولة صمود أخصام الحزب في معركة سيعزز فيها الأخير حضوره في الندوة النيابية.

لكن في كل الأحوال ليس من المقدر أن يتمخض المشهد الانتخابي الذي سيظهر صباح 16 أيار المقبل بعد يوم الانتخابات الطويل، عن تغيير دراماتيكي يفضي إلى انقلاب في موازين القوى الحالي والأكثرية النيابية المعقودة لحزب الله ومحوره، على تناقضاته في بعض الأحيان وتضارب مكوناته وتناقضها.

تتمثل صعوبة الأمر في البداية، وبغض النظر عن موازين القوى وتدخلات الخارج، لناحية طبيعة النظام اللبناني الانتخابي الذي يستحيل التغيير السريع عبره، لكنه يتعلق أيضا بالطبيعة الطائفية للجمهور اللبناني وللزبائنية السياسية الخدماتية وسط كارثة إقتصادية قد تكون الأكبر منذ نشوء الكيان والتي ستعزز هذه الزبائنية. طبعا يشمل الأمر أهل الحكم، موالاة ومعارضة، الذين يتناتشون المحاصصة تحت ستار المبدئية، ومن ثم يعقدون التحالفات المصلحية من تحت الطاولة. الأمر يستنسخ نفسه في كل دورة إنتخابية ولن تكون المقبلة بعد أسابيع مختلفة عن سابقاتها.

لكن ذلك لا يعني أن مشهد 2022 سيكون مطابقا تماما لمشهد 2018، فقد حملت السنوات الأربع الماضية تطورات سلبية حمّلت أهل الحكم مسؤولية الانهيار الحاصل في البلاد.

وبغض النظر عما إذا كان هذا الاتهام صحيحا أم مجحفا في حق بعض أهل الحكم الذي لم يمارسه طويلا كما غيره، إلا أن أركانا في السلطة اليوم كانوا من المتورطين في الحرب الأهلية التي دفع اللبنانيون دما فيها، قبل أن يُحمِّل هؤلاء اللبنانيين وأجيالهم المتلاحقة عبء دفع ديون الحرب وسرقات الكبار لموارد الدولة، وبذلك دفع اللبنانيون الثمن مرتين، في الحرب كما في السلم بعد إتفاق الطائف.

في كل الأحوال ما زال النظام اللبناني عصيا على الخرق برغم البؤس ورغم حدث 17 تشرين 2019 الذي لم يتفجر سوى بسبب هذا البؤس نفسه.

على أن هذا التغير النسبي المنتظر في الانتخابات سيعود حكما الى الظروف التي حلّت بالبلاد ولا سيما نتيجة زلزال عاشته الساحة السنية بابتعاد الرئيس سعد الحريري وتنظيمه عن المشهد الانتخابي.

بنظرة أولية للمشهد الطائفي المقبل، سيكون علينا أولا رصد التغيير الكبير في نتيجة التصويت السني، ويليه التغيير المتمخض عن التصويت المسيحي، وجزئيا في المشهد الدرزي.

منذ العام 2005، كان العنوان الأساسي في جميع المعارك الإنتخابية هو الأكثرية النيابية على الساحة المسيحية، في ظل التنافس الكبير على اللقب بين كل من التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية، الأمر الذي يتكرر في المعركة المقررة في الخامس عشر من أيار المقبل، لكن مع فارق أساسي يكمن بأن هناك ساحة مواجهة تبدو أكثر أهمية، حيث الصراع يحتدم على الساحة السنية حول هوية صاحب الأكثرية النيابية.

على الرغم من قرار أبرز قيادات الطائفة العزوف عن المشاركة في هذا الإستحقاق، أي كل من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري وغيرهما ، إلا أن ذلك لا يلغي أهمية المنافسة القائمة بين 3 أفرقاء أساسيين: تيار المستقبل، رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة، القوى والشخصيات التي تدور في فلك قوى الثامن من آذار، نظرا إلى التداعيات الكبيرة التي من المفترض أن تترتب على النتائج التي ستفرزها صناديق الإقتراع.

في الصورة العامة يمكن الحديث عن أن تيار المستقبل سيسعى في غالبية الدوائر الإنتخابية إلى خفض نسبة الإقتراع، نتيجة القرار السعودي والخليجي الصارم في حق الرئيس سعد الحريري، كما على قاعدة أن هذا الأمر يؤكد نظرية عدم وجود بديل عن الحريري، وطبعا هذا الأمر يسقط نفسه على مقاربة معركة لوائح السنيورة الذي يجب أن لا يكون الرابح في هذه المعركة، نظرا إلى أن ذلك يفتح الباب أمام الحديث عن وجود زعامة جديدة من قلب البيت السياسي نفسه، مع وجود مرشحين محسوبين عليه

في العديد من الدوائر رغم نفيه ذلك، كعكار وبيروت الثانية على سبيل المثال. وبالنسبة إلى السنيورة الذي سعى إلى أن يكون له مرشحين في غالبية الدوائر التي يملك فيها الحضور على سبيل المثال لا الحصر: بيروت الثانية، صيدا–جزين، الشوف–عاليه، زحلة، بعلبك الهرمل، طرابلس–المنية الضنية، عكار. يراهن على العودة السعودية إلى لبنان لترجمة ذلك دعما له، بالرغم من عدم وضوح موقف الرياض حتى الآن، بعد أن كان قد تحالف مع حليفها الأساسي، أي القوات اللبنانية، في غالبية الدوائر.

بالنسبة إلى القوى والشخصيات التي تدور في فلك قوى الثامن من آذار، حيث كان الحديث عن أن حزب الله سيستفيد من غياب المستقبل ليفوز بالعدد الأكبر من المقاعد النيابية، أثبت مسار المعركة أن الحزب لم يسع إلى ذلك جديا، لكن ظروف المعركة، في ظل غياب المستقبل، ستسمح له في تعزيز حضوره في أكثر من دائرة، وربما الفوز في دوائر أخرى في حال كانت نسبة التصويت السني ضعيفة.

في قراءة الواقع الراهن على هذه الساحة، لا ينبغي تجاهل وجود قوى وشخصيات أخرى من خارج المحاور الثلاثة ستسعى إلى الفوز بمقاعد إضافية هذه المعركة، كالنائب فؤاد مخزومي على سبيل المثال ورجل الاعمال بهاء الحريري، من دون أن يعني ذلك قدرتها على تشكيل كتلة نيابية سنية وازنة، تملك القدرة على أن يكون لها الحضورالبارز في الإستحقاقات التي ستلي الإنتخابات النيابية، نظرا إلى أنها لا تملك مرشحين في دوائر مختلفة من الممكن أن يقود فوزهم إلى ذلك.

وفي حين من الضروري التأكيد على أن هذه المعركة تتأثر بالعامل السعودي، لا سيما إذا ما قررت الرياض أن يكون لها توجها واضحا في الفترة الفاصلة عن فتح صناديق الإقتراع، لناحية تزكية لوائح أو مرشحين محددين، فإن الكتلة الأكبر من المفترض أن يكون لها دورا أساسيا في تسمية رئيس الحكومة المكلف، بعد الإستحقاق الإنتخابي، بالرغم من الميل إلى إعادة تكليف ميقاتي، بالإضافة إلى الحضور على طاولة المباحثات، في حال تقرر أن يكون هناك محورا وطنيا، سواء كان ذلك داخل لبنان أو خارجه.

ثمة من يرى أنه في غياب التحشيد السني المنظم، لن يكون في مقدور حزب القوات اللبنانية أن يتبوأ صدارة ترتيب المسيحيين، وهو مسعى كان مقدرا ان يكون محط استفهام حتى لو بقي زعيم تيار المستقبل سعد الحريري في المعركة، في ظل الجفاء الحاصل مع رئيس القوات سمير جعجع.

وفي حال بقي الجفاء السني في شكل عام تجاه القواتيين كما هو عليه اليوم ولم يتدخل أي عامل لترطيبه، فإن دوائر متابعة للشأن الإنتخابي تقول إن القواتيين لن يحصِّلوا النسبة نفسها كما في 2018، والترقب سيتركز على عدد النواب الذين سيوصلونهم كون كل ما حصل منذ 17 تشرين 2019 وكل جهودهم في تبني "الثورة" لم تقنع شرائح شعبية واسعة في عدم مسؤوليتهم عن واقع الحال وانخراطهم في التحاصص السياسي، ولعل أبرز دلائله إتفاق معراب مع التيار الوطني الحر.

على أن المعركة ستتمخض عن شبه توازي في الكتل النيابية التي ستفتقد الزعامة في مشهد يقترب من ذلك الذي أفرزته إنتخابات العام 1992.. والتي لم يُعول عليها كونها جاءت في مرحلة انتقالية بعد الحرب الأهلية وقبيل عصر الحريرية.

وستتوجه الأنظار إلى الكتل في البيئة المستقبلية التي ستتجابه، والهدف حرمان محور حزب الله من أكثرية الثلثين بالتحالف مع القواتيين والصقور المعادين للحزب.

في المحصلة هي معركة أساسية في الإستحقاق المنتظر، فرضها غياب المستقبل عن المشهد، نظرا إلى أن حضوره كان من الممكن أن يحسم هوية العدد الأكبر من المقاعد السنية، على عكس الواقع الراهن الذي يعطي الأرجحية لقوى الثامن من آذار، لكن ظروفها لا تزال من الممكن أن تتبدل في الأيام المقبلة، في حال طرأت تطورات من خارج الحسابات الحالية لا سيما في حال تدخل سعودي دراماتيكي ماليا.

قبل ذلك وعلى الصعيد الشيعي بات حزب الله من أكثر المتحمسين لإجراء الانتخابات بعد مرحلة من عدم اليقين بها، وهو يُعلي اليوم شعار الإستفتاء على مشروعية المقاومة، في معركة ذات شقين: نسبة التصويت العالية، والتعويض قدر الإمكان عن التراجع، غير محدد النسبة، الذي يعاني منه حليفه المسيحي التيار الوطني الحر.

مسيحيا هنا، أطلقت توصيفات عديدة على الإنتخابات النيابية المقبلة في 15 أيار، بين من يعتبرها حربا سياسية، ومن يعتبرها حرب إلغاء، ومن يراها مفصلا بتحديد

مستقبل لبنان، ومن سماها الإنتخابات الأهم والأخطر بعد اتفاق الطائف، وهذه كلها قد تكون تسميات صحيحة ودقيقة، فالإنتخابات تسبق مرحلة جديدة من عمر لبنان.

في هذه الإنتخابات معارك فرعية على أغلب الساحات الطائفية، ربما ما عدا الساحة الشيعية، إنما المعركة على الساحة المسيحية تكتسب أهمية بارزة، لا سيما أنها تأتي قبل أشهر قليلة من موعد الإستحقاق الأبرز أي الإنتخابات الرئاسية المرجح عدم حصولها، حيث تسعى القوى الأساسية، أي التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية، إلى الفوز بالكتلة النيابية الأكبر، على قاعدة أنها من الممكن أن تدعم ترشيح ممثليها إلى رئاسة الجمهورية، من دون تجاهل وجود مرشحين آخرين أبرزهم رئيس تيار المردة سليمان فرنجية وطبعا قائد الجيش جوزف عون.

إلى جانب الإنتخابات الرئاسية التي قد تكون لصالح غير المرشحين المعروفين كما يتم الحديث في بعض الدوائر الديبلوماسية، هناك أهمية للإنتخابات في هذه الساحة بسبب الإصطفاف السياسي الحاد القائم في البلد بين طرفين أساسيين، هما 8 و14 آذار، والحلفاء. وهذا الواقع دفع العديد من الجهات إلى التركيز على المعركة في هذه الساحة، ورفعت القوى المعارضة لحزب الله شعار أن المعركة مع التيار هي في الأصل معركة مع الحزب وسلاحه بشكل مباشر.

في السياسة يمكن وضع التيار الوطني الحر وتيار المردة الى جانب بعضهما البعض، كما يمكن وضع القوات اللبنانية وبعض الشخصيات المسيحية التي تدّعي الثورة بفريق

واحد، إنما هذا التقسيم لم يُترجم في الإنتخابات، إذ نرى المردة مثلا خصما للتيار الوطني الحر في دائرة الشمال الثالثة التي تكتسب رمزية كبرى حيث تتردد المقولة الشهيرة بأنها تحتوي على المرشحين الثلاثة الكبار للرئاسة.

والمعركة هناك سياسية بالدرجة الاولى، بين من يؤمن بأهمية المقاومة ومن يطلب تسليم السلاح وإعلان حياد لبنان، وفي هذا الإطار، كان لافتا دخول البطريرك الماروني بشارة الراعي على خط المعركة، من خلال إطلاق سلسلة من المواقف التي تصب في خانة دعم اللوائح التي تضم مرشحين معارضين لحزب الله والتيار الوطني، الأمر الذي من المفترض أن يكون له تداعيات، بغض النظر عن حجمها، على سير المعركة الإنتخابية في هذه الساحة. وهو ما يذكر بمعركة سلف الراعي نصر الله صفير في 2009.

بالنسبة إلى التيار فهو تعرض لانتكاسة شعبية كبيرة وتركزت عليه اللعنات في إحتجاجات الشارع، لكن القدر سيقف معه في تقليص الفجوة التي حصلت مع الشارع عبر تحييد الشارع السني الذي ستتركز حملته على جعجع، كما على حزب الله بطبيعة الحال.

وبذلك تشير قراءة انتخابية إلى العونيين بكونهم سيستمرون في صدارة القوى المسيحية بعد أن تراجعوا بنسبة ملحوظة تقدر بالثلث (أقل أو اكثر ويذهب البعض الى تقديرها بالنصف). لكن تحييد الغضب السني والتحشيد الشيعي الذي لا يقتصر على حزب الله

بل أيضا على حركة أمل، سيقلصان هذه الفجوة ويوصلان نوابا للتيار في أكثر من منطقة مثلما سيحافظان على مقاعد تيارية كان من الممكن ان يفقدها التيار، كما في العاصمة والشوف وزحلة والبقاع وجبيل وربما الجنوب (جزين) وغيرها من المناطق..

درزياً سيكون على زعيم الشارع وليد جنبلاط تقبل منازعة أخصامه ومن ورائهم حزب الله له على حصة درزية وازنة، وهو سيجهد للتقليل من خسارته التي تعود أولا الى طبيعة قانون الانتخابات النسبي وإلى جانب ذلك تغيرات البيئة الدرزية التي يتعاطف جانب منها مع 17 تشرين.

وسيحاول جنبلاط حفظ حصته الدرزية وسيخوض معركة وجود في الشوف وعاليه وفي مناطق التواجد الدرزي كما في البقاع الغربي، إلا ان كتلته ستتقلص كثيرا عما كانت عليه في الماضي البعيد وإن كان هذا التلقص يأتي بالتدريج وليس في طريقة دارماتيكية سريعة، وسط حديث لدى أخصامه بأن حصته الدرزية ستقتصر على نصف المقاعد الدرزية الثمانية وهو ما قد يحتاج إلى تدقيق.

على أن السؤال الكبير سيبقى حول المجموعات والشخصيات التشرينية أي المنبثقة عن حدث 17 تشرين 2019.

لا شك أن المزاج الشعبي التشريني ما زال ساريا، لكنه يفتقد القيادة الواحدة والرؤية الموحدة كما خارطة طريق تجمع كل القوى في بوتقة واحدة.

من الصعب فرز الصادقين في الحراك عن متسلقيه من احزاب وتيارات ومن عوائل سياسية أطلت برأسها من جديد متبنية موجة "الثورة". لكن الأكيد ان وجوها عديدة وشابة ستخترق حصار الطبقة السياسية، ما سيشكل مفاجأة فريدة من نوعها في تاريخ المجلس النيابي وهي ستشكل إزعاجا لمنظومة السلطة وتأسيساً لما هو مقبل في التاريخ السياسي اللبناني كون أي تغيير، وفي ظل نظام لبناني يجدد لنفسه باستمرار، لن يحصل في شكل راديكالي، بل بتراكم تاريخي على طريقة القضم التدريجي الذي سيتخذ معركة أجيال.

وسيتمكن المدنيون في الحراك من خوض معاركهم خاصة في الشارع السني والدرزي، أما مسيحياً فالمعركة هي معركة معارضة وحراك في شكل عام يتحالفان بها مع أركان سابقين في السلطة. على أن عدم فوز هؤلاء بمقاعد كبرى حسب المأمول، لا يعني أن الحواصل ليست متوافرة، لكن الأمر سيتعذر نتيجة الانقسامات والصراعات بين تلك المجموعات وأنانيات تشبه إلى حد كبير أنانيات أركان في السلطة.

في كل الأحوال وبغض النظر عن هوية صاحب الأكثرية النيابية، أكان محور حزب الله أو غيره، وحتى ما إذا كان الحزب سيظفر بأكثرية الثلثين (الأمر المستبعد)، إلا أنه يعلم تماما ان الاكثريات، حتى المطلق منها، لا تعني حكم البلاد وهو لا يريد ذلك بطبيعة الحال.

ثمة من يعتبر أن المعركة الأساسية هي لرفع نسبة المشاركة في الاقتراع التي تكاد تكون همّ الناخبين الذين يضاهون المرشحين حركة انتخابية. والأمر لا يتعلق بتأمين الحواصل فحسب، بل بإظهار ديموقراطية استقدام الناس إلى صناديق الاقتراع.

فكلمة السر إذا هي الرهان على رفع نسبة المشاركة في الانتخابات في شكل كبير على عكس ما جرى في الانتخابات الماضية عام 2018، مع تغير في بعض المزاج الشعبي ودخول المجتمع المدني والمستقلين بقوة أكثر على المشهد الانتخابي ولو مشرذمين.

يراد بالانتخابات ورفع نسبة المشاركة فيها، قياسا للدورة الماضية، الدلالة على حجم الاستنفار السياسي بين معارضة وموالاة، والمظهر الانتخابي الاحتفالي كوجه من وجوه العمل السياسي. تبعا لذلك يسعى المرشحون من معظم الأحزاب إلى اللعب على وتر المشاركة الكثيفة، ليس خوفا من نتائج مضمونة بالنسبة إلى أحزاب ونواب في دوائر معينة، بل لكونها أقرب إلى الاستفتاء الشعبي وليس تأمين المقاعد وتأكيد المؤكد. لأنه عدا ذلك ستسير عجلة الإدارة الذاتية للسلطة كما هي الحال دائما، وتجربة عام 1992 وما بعدها دلت على ذلك، إذ قاطعت أكثرية المسيحيين ومع ذلك شكلت حكومات وسنّت قوانين وظلت الحياة الديموقراطية قائمة.

لكن يجدر بنا التنويه هنا إلى سؤال كبير بعد تمرير استحقاق الانتخابات: ما الذي سيتغير في الوضع المأساوي للبلاد بغض النظر عن هوية مجلس النواب الجديد؟ لا بل لمن ينتخب اللبنانيون ولماذا ينتخبون؟

هذا السؤال الجذري الكبير يبرز ضياعا أكبر في خيارات الناس، خاصة في ظل انهيار اقتصادي وشبه مجاعة وبعد كل ما حصل من نزول الى الشارع منذ 17 تشرين الاول 2019.

فقد وجد اللبنانيون أنفسهم اليوم في وضع لا يتمنون سوى الهجرة فيه ان استطاعوا. وتستطيع القوى السياسية رفع شعارات عالية السقف لخوض انتخاباتها، مستخدمة شعارات حرب الوجود والحفاظ على البقاء ومنهم من ينادي بنزع سلاح المقاومة واستخدام اللغة الشعبوية المطلبية.

لكن هذه القوى في مكان والناس في مكان آخر. حتى تعليق الآمال على الانتخابات أو على ما يليها من أوهام، يرتبط بما يأتي من أدوار ومبادرات خارجية، كأنها تحمل الترياق إلى البلد المعتل والمسموم. لكن ذلك لا يبدو أكثر من أوهام أو تمنيات يمني اللبنانيون أنفسهم بها، لعلها تنتشلهم من قيعان جهنم.

وبغض النظر عن هوية الفريق الفائز في الانتخابات، فهو لن يحكم وحيدا بأي حال من الاحوال. وهو ما يذكرنا بما حصل بالنسبة الى الفريق المعارض لحزب الله حين تمكن من الفوز في الانتخابات النيابية في العامين 2005 و2009. لكنه لم يستطع الحكم، ولم يتمكن من الخروج من عباءة التسويات والتنازلات تحت إطار الديموقراطية التوافقية. وهو ما سيتكرر اليوم في حال ظفر الحزب بالاكثرية وهو الذي لا يطمح الى الحكم الفردي أصلاً.

لكن مرد هذا القول أن على اللبنانيين عدم انتظار معجزات من تمرير أقل الواجب عليهم وهو الانتخابات النيابية، فالمساعدات الدولية لن تأتي بمجرد تمرير هذا الاستحقاق في ظل تعاظم الأزمات دوليا واقليميا وانعكاسها على لبنان وعلى منطقة الشرق الأوسط كلها.

أما واقعة الانتخابات اللبنانية من هذا المنظار، فهدفها ليس أكثر من إبقاء الوضع اللبناني في حال الاستنزاف والتأجيل. والسنوات الماضية وحدها خير مثال ودليل على ما يأتي بعد الاستحقاق، بصرف النظر عن فوز أي من الطرفين أو الخيارين بالأكثرية.

وبات على اللبنانيين انتظار الانفراجات الدولية والاقليمية التي من غير المعروف توقيت حدوثها، وهي الانفراجات التي ستحدد هوية رئيس الجمهورية المقبل غير المرجح وصوله في موعد الاستحقاق الرئاسي. وفي هذه الاثناء ستدير الحكومة الحالية التي ستتحول الى حكومة تصريف أعمال بعد الانتخابات النيابية، البلد من دون تحقيق إنجاز كبير على صعيد القضايا الكبرى ومن دون تقليص فجوة الفراغ الدستوري المقبل على البلاد.